إعلان الدار البيضاء المشترك بشأن إحداث شبكة جنوب المتوسط لأجهزة التفتيش القضائي

***

في إطار النسخة الرابعة لبرنامج الجنوب "برنامج الدعم الإقليمي لتعزيز حقوق الإنسان والديموقراطية وسيادة القانون في جنوب المتوسط"، الممول بشكل مشترك من قبل الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا، والذي يسهر هذا الأخير على تنفيذه، نظمت اللجنة الأوربية لفعالية العدالة التابعة لمجلس أوروبا المؤتمر الإقليمي الأول لأجهزة التفتيش القضائي في دول جنوب البحر الأبيض المتوسط بمدينة الدار البيضاء يومي 11 و12 مايو/آيار 2022 وذلك بشراكة مع المجلس الأعلى للسلطة القضائية بالمملكة المغربية، والشبكة الأوروبية لأجهزة التفتيش القضائي.

شاركت في فعاليات هذا اللقاء خمس دول من شمال أفريقيا والشرق الأوسط، وهي: المملكة المغربية، والجمهورية التونسية، وجمهورية مصر العربية، والمملكة الأردنية الهاشمية، ودولة فلسطين، وبحضور ثماني دول أوروبية هي فرنسا وإسبانيا والبرتغال وإيطاليا وبلجيكا ورومانيا وبلغاريا وألبانيا.

وبعد استعراض الدول المشاركة لتجاربها في مجال تنظيم أجهزة التفتيش القضائي، وتبادل الآراء، ومناقشة الرؤى والأفكار فيما بين المؤتمرين حول محاور المؤتمر، المتعلقة بالأنظمة الأساسية للمفتشيات القضائية وتنظيمها الهيكلي ومهامها، ومجالات عملها، وعلاقتها بمختلف المؤسسات الفاعلة في مجال العدالة، وكذا الرهانات المطروحة عليها في المستقبل، والأدوار الجديدة التي يتعين أن تضطلع بها في ظل التحديات الكبرى التي تواجه العدالة بالبلدان الواقعة على ضفتي البحر الأبيض المتوسط، من قبيل المنازعات المرتبطة بالبيئة، ودور القضاء في التصدي لظاهرة العنف الأسري، وإشكالية التعامل مع شبكات التواصل الاجتماعي؛

واعتبارا للدور الأساسي الذي يضطلع به التفتيش القضائي لتوطيد دعائم استقلالية السلطة القضائية باعتبارها ركيزة أساسية لدولة الحق والقانون، وتخليق المرفق العمومي وتعزيز قيم النزاهة والشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة، وتعزيز الحكامة الجيدة في التدبير والتسيير؛

واستحضارا لأهمية العمل المشترك والتنسيق الفعال لتحقيق الغايات وبلوغ الأهداف المسطرة، يعلن المشاركون في المؤتمر من الدول العربية الواقعة بشمال أفريقيا والشرق الأوسط عما يلي:

أولا: تأسيس شبكة جنوب متوسطية لأجهزة التفتيش القضائي تضم في عضويتها كلا من المغرب وتونس ومصر والأردن وفلسطين.

ثانيا: تسجيل الأهمية المتزايدة لدور أجهزة التفتيش القضائي في مجال تقييم النجاعة القضائية وتعزيز أسس دولة الحق والقانون وثقة المواطن في العدالة.

ثالثا: العمل مع الشبكات المماثلة والهيئات والمنظمة الدولية والجهوية ذات الصلة على تطوير شراكات، وتنظيم أنشطة مشتركة في مجال التكوين والتدريب بين أجهزة التفتيش القضائي.

رابعا: تحديد مهام هذه الشبكة في تنسيق العمل بين أجهزة التفتيش القضائي للدول الأعضاء بما يتيح الاطلاع على التجارب المقارنة، والاستفادة من الممارسات الفضلى من أجل تطوير الأداء والرفع من النجاعة والفعالية.

خامسا: يأمل المؤتمرون أن تشكل هذه الشبكة فضاء للنقاش الهادئ والمفتوح، والتفكير المستمر لإيجاد أفضل الصيغ، وبلورة التصورات الكفيلة بتجويد الممارسة والارتقاء بأجهزة التفتيش القضائي وتعزيز دورها ومكانتها في منظومة العدالة، والرفع من قُدرات العاملين بها، مع أخذ خصوصية الأنظمة القضائية للدول الأعضاء بعين الاعتبار.

سادسا: دعوة أجهزة التفتيش في الدول العربية المطلة على الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط من شمال أفريقيا والشرق الأوسط للانضمام إلى هذه الشبكة.

سابعا: دعوة الدول الأعضاء والشركاء الدوليين لدعم أنشطة الشبكة.

تمت الموافقة على الإعلان بالإجماع، وحرر بالدار البيضاء بتاريخ 11 شوال 1443، موافق 12 مايو/آيار 2022، وتلاه بالجلسة العامة السيد عبد الله حمود، المفتش العام للشؤون القضائية بالمملكة المغربية.